الرسوم المالية وأثرها على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان

د. مسلم بن سالم بن محمد العوائد
كلية الحقوق-جامعة ظفار- سلطنة عمان

The Financial Fees and their Impact on "Small and Medium" Companies in the Sultanate of Oman

Dr. Muslim bin Salem bin Mohammed Al-Awad
College of Law - Dhofar University - Sultanate of Oman

المستخلص: أتت فكرة هذا البحث إنطلاقاً من النطق السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق حفظه الله ورعاه، بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٢٠م، حيث قال: "إننا إذ نُدرك أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع ريادة الأعمال، لا سيما المشاريع التي تقوم على الابتكار والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة وتدريب الشباب وتمكينهم، للاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا القطاع الحيوي، ليكون لبنة أساسية في منظومة الاقتصاد الوطني، فإن حكومتنا سوف تعمل على متابعة التقدم في هذه الجوانب أولاً بأول". تُعتبر المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية للاقتصاد في سلطنة عُمان، حيث تسهم بشكل كبير في توفير فرص العمل، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز الابتكار ومع ذلك، وتواجه هذه الشركات تحديات متعددة تحد من انتشارها، وأحد أبرز هذه التحديات هو الرسوم المالية الملقاة على عاتقها وتؤثر الرسوم المالية على قدرتها في تحقيق أرباح، إذ تضيف عبئاً مالياً قد يكون ذات ثقل كبير على الشركات حديثة العصر التي تعاني من شح الموارد، ومن ضمن هذه الرسوم رسوم التراخيص، وتجديد السجلات التجارية، ويمكن أن يؤدي ارتفاع هذه التكاليف إلى عدم تغطية نفقاتها التشغيلية، وأحياناً إلى إغلاق الشركات، أما من الناحية القانونية، ومن خلال اطلاعنا بأن سلطنة عُمان وضعت أطراً تهدف إلى تحقيق التوازن بين تحصيل الإيرادات العامة ودعم قطاع المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة ويتمثل ذلك في وضع قوانين ولوائح تسعى إلى تقليل العبء المالي عليها، مثل الرسوم المخفضة للمشروعات الحديثة، وكذلك الدعم

الذي توليه الحكومة لإهتمامها بهذه المؤسسات والشركات، من هنا سوف نتطرق في هذا البحث إلى الرسوم المالية من حيث "مفهومها وأهميتها وأنواعها وأطرها القانونية" هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى أثر الرسوم المالية على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: "المؤسسات، الشركات، الرسوم المالية، الخدمات، تخفيض، إعفاءات، ريادة"

Abstract: The idea of this research came from the lofty speech of His Majesty Sultan Haitham bin Tariq, may God protect him, on February 23, 2020, where he said: “As we realize the importance of the small and medium enterprises sector, and the entrepreneurship sector, especially projects based on innovation, artificial intelligence, advanced technologies, and training and empowering young people to benefit from the opportunities provided by this vital sector, to be a fundamental building block in the national economic system, our government will work to follow up on progress in these aspects on a regular basis.” Small and medium enterprises (SMEs) are considered the main pillars of the economy in the Sultanate of Oman, as they contribute significantly to providing job opportunities, diversifying the economy, and promoting innovation. However, these companies face multiple challenges that limit their spread, and one of the most prominent of these challenges is the financial fees imposed on them. Financial fees affect their ability to achieve profits, as they add a financial burden that may be very heavy on modern companies that suffer from scarce resources. These fees include licensing fees and renewing commercial records. The increase in these costs can lead to not covering their

operating expenses, and sometimes to the closure of companies. From a legal perspective, and through our knowledge that the Sultanate of Oman has established frameworks aimed at achieving a balance between collecting public revenues and supporting the sector of institutions and small and medium enterprises, this is represented in establishing laws and regulations that seek to reduce the financial burden on them, such as reduced fees for modern projects, as well as the support provided by the government for its interest in these institutions and companies. From here, we will address in this research financial fees in terms of their "concept and importance And its types and legal frameworks" on the one hand, and on the other hand to the impact of financial fees on institutions and small and medium-sized companies. **Keywords:** "Institutions, companies, financial fees, services, reduction, exemptions, leadership"

المقدمة

أتت فكرة هذا البحث إنطلاقاً من النطق السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق حفظه الله ورعاه، بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٢٠م، حيث قال: "إننا إذ نُدرك أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع ريادة الأعمال، لا سيما المشاريع التي تقوم على الابتكار والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة وتدريب الشباب وتمكينهم، للاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا القطاع الحيوي، ليكون لبنة أساسية في منظومة الاقتصاد الوطني، فإن حكومتنا سوف تعمل على متابعة التقدم في هذه الجوانب أولاً بأول".

تُعتبر المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية للاقتصاد في سلطنة عُمان، حيث تسهم بشكل كبير في توفير فرص العمل، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز الابتكار ومع

ذلك، وتواجه هذه الشركات تحديات متعددة تحد من انتشارها، وأحد أبرز هذه التحديات هو الرسوم المالية الملقاة على عاتقها وتؤثر الرسوم المالية على قدرتها في تحقيق أرباح، إذ تضيف عبئاً مالياً قد يكون ذات ثقل كبير على الشركات حديثة العصر التي تعاني من شح الموارد، ومن ضمن هذه الرسوم رسوم التراخيص، وتجديد السجلات التجارية، ويمكن أن يؤدي ارتفاع هذه التكاليف إلى عدم تغطية نفقاتها التشغيلية، وأحياناً إلى إغلاق الشركات، أما من الناحية القانونية، ومن خلال اطلاعنا بأن سلطنة عُمان وضعت أطراً تهدف إلى تحقيق التوازن بين تحصيل الإيرادات العامة ودعم قطاع المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة ويتمثل ذلك في وضع قوانين ولوائح تسعى إلى تقليل العبء المالي عليها، مثل الرسوم المخفضة للمشروعات الحديثة، وكذلك الدعم الذي توليه الحكومة لإهتمامها بهذه المؤسسات والشركات، من هنا سوف نتطرق في هذا البحث إلى الرسوم المالية من حيث "مفهومها وأهميتها وأنواعها وأطرها القانونية" هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى أثر الرسوم المالية على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة.

إشكالية البحث: تتمثل إشكالية البحث في فهم العلاقة المعقدة بين الرسوم المالية التي تفرضها الحكومة على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان وتأثيرها على نموها، إذ أن هذه المؤسسات والشركات تمثل جزءاً أساسياً من الاقتصاد العماني، وتواجه تحديات اقتصادية وإدارية قد تؤثر سلباً على قدرتها على التوسع والمنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، وكيفية تفعيل دورها في تخفيف حدة مشكلة البطالة "أي الباحثين عن عمل"[1].

فرضيات البحث: يتناول هذا البحث ثلاثة فرضيات، وهي على النحو التالي:

الفرضية الأولى: زيادة الرسوم المالية على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان يؤدي إلى تقليص قدرتها على الاستدامة والنمو، مما يساهم في تقليل حجم استثماراتها وتوسعاتها.

[1]. الملتقى الدولي الموسوم بـ: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المنظم من قبل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

الفرضية الثانية: تؤثر الرسوم المالية بشكل سلبي على الربحية التشغيلية للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، مما يرفع من تكاليف التشغيل ويقلل من القدرة على التنافس في السوق.

الفرضية الثالثة: تؤدي التعديلات في الرسوم المالية إلى تحفيز بعض المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان على البحث عن حلول مبتكرة لتقليل التكاليف أو الانتقال إلى قطاعات أخرى أكثر ربحية.

الكلمات المفتاحية: "المؤسسات، الشركات، الرسوم المالية، الخدمات، تخفيض، إعفاءات، ريادة"

أهداف البحث:

١. دراسة كيفية تأثير الرسوم المالية على القدرة التشغيلية والمالية للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، وما إذا كانت تؤثر على بقائها ونموها.

٢. قياس كيف تؤدي الرسوم المالية إلى زيادة أو تقليص التكاليف التشغيلية لهذه المؤسسات والشركات، وتحديد مدى تأثير ذلك على ربحيتها.

٣. فحص كيف تؤثر الرسوم المالية على قدرة المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة على التنافس في السوق المحلي والإقليمي.

٤. تقييم كيفية تأثير التعديلات الحكومية على الرسوم المالية (مثل الإعفاءات أو التخفيضات) في دعم المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة.

٥. تقديم توصيات استراتيجية لتمكين المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة من التكيف مع تحديات الرسوم المالية والحد من آثارها السلبية.

٦. محاولة إبراز دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى قدرتها على المساهمة في توفير فرص العمل والتقليل من معدلات البطالة التي أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً للأمن والاستقرار الاجتماعي[١].

أهمية البحث:

١. دعم نمو القطاع الخاص: البحث يسهم في فهم كيفية تأثير الرسوم المالية على نمو المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تؤثر في الاقتصاد العماني، من خلال تحديد التحديات المالية التي تواجهها، ووضع سياسات تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي.

٢. تحقيق توازن بين تحصيل الإيرادات وتخفيف الأعباء: يساعد البحث في دراسة تأثير الرسوم المالية على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى توازن بين الحاجة الحكومية لتحصيل الإيرادات من جهة، وبين تقليل الأعباء المالية عليها من جهة أخرى. هذا يساعد في تحسين بيئة الأعمال بشكل عام.

٣. تشجيع الاستثمار في المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة: عند فهم تأثير الرسوم المالية عليها، يمكن اتخاذ خطوات لتقليل هذه التأثيرات، مما يشجع على المزيد من الاستثمارات في القطاع. وهذا يساهم في زيادة تنوع الاقتصاد العماني.

٤. تعزيز استمرار عمل المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة: من خلال البحث في الأطر القانونية، يمكن تحديد كيفية تعديل الرسوم والخدمات الحكومية التي تُقدم لها. كما يمكن اقتراح حلول تشجعها على التوسع والنمو في ظل التحديات المالية.

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الإستقرائي الوصفي والتحليلي من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة والنشرات الإحصائية والمجلات والكتب، والمواقع الإلكترونية، وكذلك بالاستناد على النصوص والمواد القانونية ذات الصلة بالموضوع الصادرة من قبل

[١]. مرجع سابق " الملتقى الدولي".

المُشرع العماني، وتحليلها للحصول على نتائج علمية من شأنها رفد متخذي القرار من جهة الحكومة، وكذلك قطاع المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، بالمعلومات القيمة التي يمكن الإسترشاد بها مستقبلاً.

المبحث الأول: الرسوم المالية من حيث "مفهومها وأهميتها وأنواعها وأطرها القانونية"

مفهوم الرسوم المالية: الرسوم المالية هي مبالغ مالية تُحصلها الدولة أو الجهات العامة من الأفراد أو المؤسسات مقابل خدمات أو امتيازات معينة تُقدمها، وتختلف الرسوم المالية عن الضرائب، إذ ترتبط الرسوم بخدمة معينة يحصل عليها الفرد أو المؤسسة، في حين تُفرض الضرائب دون مقابل مباشر بهدف تمويل النفقات العامة للدولة[١].

من جهة أخرى حدد القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٩٩٨/٤٧ الرسوم بأنها تُفرض مقابل خدمات تُقدمها الجهات الحكومية، حيث يحدد أسس فرض وتحصيل الرسوم وفقاً للإجراءات المالية المنصوص عليها[٢]، كما أن اللائحة التنفيذية للقانون المالي آنف الذكر توضح التفاصيل المتعلقة بتحديد الرسوم وآلية تحصيلها، مشيرة إلى أنها تُفرض مقابل خدمات محددة من الجهات الحكومية[٣]، علاوةً على ذلك يشير دليل تسعير الخدمات الحكومية إلى أن الرسوم المالية تُعد أداة لتنظيم الخدمات الحكومية وضمان توفيرها بجودة عالية، مع تغطية تكاليف تقديم الخدمة[٤]. وهنا يمكن أن نقول بأنه لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة. ولقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها ومن أهم المعاير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات والإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة ولكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين

[١]. خصاونة، جهاد سعيد، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، بين النظرية والتطبيق العملي، الطبيعة الأولى، ٢٠١٠، الأردن، عَمان، قاعدة مصادر المنهل.
[٢]. القانون المالي، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٩٩٨/٤٧م.
[٣]. اللائحة التنفيذية للقانون المالي، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٠٠٨/١١٨م.
[٤]. وزارة المالية، دليل تسعير الخدمات الحكومية، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/١٢/٢٣م، الرابط: https://www.mof.gov.om/pricing-of-government-services

بها، وهنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى والأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على ٤٩ عامل وفي إنجلترا ٢٠٠ عامل وفي اليابان ٣٠٠ عامل. ورغم هذا الاختلاف يمكن سرد بعض التعاريف نذكر منها: بعص الدول تعرفها على أنها المشاريع التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها ٢٥٠ مشتغلا، أما في بلدان الشرق أسيا وفي دراسة حديثة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها اتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEAN فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من ١٠٠ عامل، أما لجنة الأمم المتحدة التنمية الصناعية فتعرف المؤسسات المتوسطة وصغيرة في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل بين اقل من ٩٠ عامل، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة إذا كانت تشغل اقل من ٥٠٠ عامل[١].

وفقاً للهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ريادة" في سلطنة عمان[٢]، يتم تصنيف المؤسسات والشركات إلى ثلاث فئات بناءً على حجم العمالة والإيرادات السنوية، كالتالي:

المؤسسات الصغيرة: العمالة: من ١ إلى ٩ موظفين، الإيرادات السنوية: لا تتجاوز ١ مليون ريال عماني.

المؤسسات المتوسطة: العمالة: من ١٠ إلى ٩٩ موظفاً، الإيرادات السنوية: تتراوح بين ١ مليون إلى ٥ ملايين ريال عماني.

المؤسسات الكبيرة: العمالة: ١٠٠ موظف أو أكثر، الإيرادات السنوية: تتجاوز ٥ ملايين ريال عماني. يتضح مما سبق بأن الرسوم المالية ما هي سواء تلك المبالغ التي يدفعها المنتفعون إلى الدولة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة إليهم.

[١]. مرجع سابق "الملتقى الدولي".
[٢]. الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ريادة" في سلطنة عمان.

أهمية الرسوم المالية: تُعد الرسوم المالية مصدراً من مصادر الإيرادات العامة للدولة، حيث يتم تحصيلها مقابل خدمات أو امتيازات معينة تُقدمها الجهات الحكومية للمنتفعين دافعي الرسوم، وتساعد هذه الإيرادات في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن دورها في دعم الأنشطة الحكومية، حيث أنها تعمل على[١]:

١. تمويل الخدمات العامة: الرسوم المالية تُستخدم لتغطية تكاليف تقديم الخدمات العامة، مثل إصدار التراخيص، الصيانة، والخدمات الإدارية، ويساعد ذلك في ضمان استمرارية هذه الخدمات وجودتها دون الحاجة إلى فرض أعباء إضافية على الموازنة العامة.

٢. تنويع مصادر الدخل: تلعب الرسوم المالية دوراً في تنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية في الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية مثل سلطنة عمان.

٣. تنظيم الأنشطة الاقتصادية: من خلال فرض رسوم على بعض الأنشطة الاقتصادية، تعمل الدول على توجيه الأنشطة بما يخدم أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية، فعلى سبيل المثال، فرض رسوم أعلى على الأنشطة ذات الأثر البيئي المرتفع يشجع على التحول إلى أنشطة صديقة للبيئة.

٤. تعزيز العدالة الاجتماعية: يساهم فرض الرسوم في تحقيق العدالة، حيث يدفع المستفيدون من الخدمة مقابلها، مما يضمن توزيعاً عادلاً للتكاليف بين فئات المجتمع المختلفة.

٥. زيادة الكفاءة الحكومية: تحفيز الجهات الحكومية على تحسين جودة خدماتها نتيجة الربط المباشر بين مستوى الخدمة والرسوم المفروضة.

[١]. مرجع سابق، خصاونة، جهاد سعيد.

أنواع الرسوم المالية: الرسوم المالية هي مبالغ تُفرض من قبل الحكومة مقابل خدمات أو امتيازات محددة، وتختلف أنواع الرسوم وفقاً لطبيعة الخدمة أو النشاط الذي يتم تحصيل الرسوم مقابلها. فيما يلي بعض الأنواع الرئيسية للرسوم المالية في سلطنة عُمان[١]:

١. رسوم التراخيص: هذه الرسوم تُفرض على الأفراد أو المؤسسات التي ترغب في ممارسة نشاط تجاري أو اقتصادي محدد بعد الحصول على ترخيص من الجهة المختصة، أمثلتها: رسوم ترخيص الأنشطة التجارية، رسوم استقدام العمالة، رسوم تراخيص المؤسسات التعليمية.

٢. رسوم الخدمات العامة: تشمل الرسوم التي تُفرض مقابل تقديم خدمات حكومية عامة، مثل إصدار الشهادات أو التصديق على الوثائق، أمثلتها: رسوم تصديق الوثائق، رسوم إصدار شهادة ميلاد أو شهادة زواج، رسوم استخراج جواز السفر.

٣. الرسوم القضائية: تُفرض على الأفراد أو المؤسسات عند اللجوء إلى المحاكم أو تقديم دعاوى قضائية، أمثلتها: رسوم تقديم الدعاوى في المحاكم، رسوم استخراج الأحكام أو الوثائق القضائية.

٤. الرسوم الجمركية: هذه الرسوم تُفرض على البضائع المستوردة أو المصدرة عبر الموانئ والمنافذ الحدودية، أمثلتها: رسوم الجمرك، رسوم نقل البضائع عبر الموانئ.

٥. رسوم الملكية العقارية والمركبات: تُفرض على نقل ملكية العقارات أو تسجيل المركبات، أمثلتها: رسوم نقل ملكية العقارات، رسوم تسجيل المركبات.

٦. رسوم بيئية وتنظيمية: تُفرض على الأنشطة التي قد تؤثر على البيئة أو تتطلب تنظيماً خاصاً، مثل الأنشطة الصناعية أو البناء أمثلتها: رسوم التقييم البيئي، رسوم الامتثال البيئي.

[١]. مرجع سابق، دليل تسعير الخدمات الحكومية.

٧. الرسوم السياحية: تُفرض على الأنشطة السياحية مثل دخول الأماكن السياحية أو استخدام المنشآت السياحية، أمثلتها: رسوم دخول المواقع السياحية، رسوم تأشيرات الدخول السياحية.

علاوةً على الأنواع المذكورة أعلاه، يمكن الحديث هنا عن نوعان من الرسوم، وهما "الرسوم الثابتة" و "الرسوم المتغيرة" وسوف نتناول هنا أهمية وأنواع كلاً منها، علماً بأنها منبثقة من الأنواع المذكورة سلفاً.

أولاً–الرسوم الثابتة: هي نوع من الرسوم المالية التي تُفرض بمبالغ ثابتة تُدفع بغض النظر عن مقدار الخدمة أو حجم النشاط الاقتصادي المرتبط بها، وتُعد هذه الرسوم بسيطة ومحددة المبلغ، مما يجعلها أسهل في تحصيلها وتنظيمها.

أهميتها: تكمُن أهمية الرسوم الثابتة في أنها تتسم بسهولة التحصيل، بما أن المبلغ ثابت ومحدد، يسهل على الجهات الحكومية تحصيله من الأفراد أو المؤسسات، وكذلك التنبؤ بالإيرادات، حيث توفر الرسوم الثابتة استقراراً في الإيرادات الحكومية لأنها لا تتغير مع تغير الظروف الاقتصادية أو حجم الخدمة، كما تحقق المساواة من حيث دفع جميع المستفيدين من الخدمة مبلغاً ثابتاً، مما يعزز من موجة الرضا في توزيع العبء المالي بين الأفراد.

أنواعها[١]:

١. رسوم تراخيص الأعمال: تُفرض رسوم ثابتة للحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة الأنشطة التجارية.

٢. رسوم التسجيل العقاري: تُفرض رسوم ثابتة عند نقل ملكية العقارات أو تسجيلها في السجلات العقارية.

[١]. الأنصاري، بلال صلاح، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، جمهورية مصر العربية، الجيزة، قاعدة مصادر المنهل.

٣. رسوم استخراج الوثائق الرسمية: تُفرض رسوم ثابتة لاستخراج الوثائق الحكومية مثل شهادات الميلاد، جوازات السفر، أو بطاقات الهوية.

٤. رسوم التجديد السنوي: تُفرض رسوم ثابتة لتجديد التراخيص أو التسجيلات التي تتم سنوياً، مثل تجديد رخصة القيادة أو تجديد التسجيلات التجارية.

٥. رسوم المرافق العامة: يمكن فرض رسوم ثابتة على خدمات المرافق العامة مثل الكهرباء والمياه والغاز[١].

ثانياً–الرسوم المتغيرة: هي نوع من الرسوم المالية التي تتغير حسب حجم أو قيمة الخدمة المقدمة أو النشاط الذي يتم فرض الرسوم عليه بخلاف الرسوم الثابتة، فإن هذه الرسوم تعتمد على عوامل مثل كمية أو قيمة الخدمة المقدمة، مما يجعلها أكثر مرونة ويُحتمل أن تتفاوت بحسب الاستخدام أو الاستهلاك الفعلي.

أهميتها: تساعد الرسوم المتغيرة في أن يدفع الأفراد أو المؤسسات وفقاً لاستخدامهم الفعلي للخدمة أو القيمة التي يحصلون عليها، وبكذا تكون قد حققت عدالة أكبر، من جهة أخرى قد تشجع الرسوم المتغيرة الأفراد أو المؤسسات على تقليل استخدام بعض الخدمات غير الضرورية أو على التكيف مع السياسات الحكومية، وهذا أمر يحفز على الكفاءة، ناهيكم عن أن الرسوم المتغيرة يمكن أن تحقق إيرادات إضافية إذا زاد استخدام الخدمة أو النشاط الذي تُفرض عليه.

أنواعها:

١. رسوم استهلاك الطاقة والمياه: تُفرض رسوماً بناءً على كمية استهلاك الكهرباء أو المياه، كلما زاد الاستهلاك، زادت الرسوم.

٢. رسوم الجمارك: تُفرض رسوم جمركية بناءً على قيمة البضائع المستوردة أو المصدرة، الرسوم ترتبط مباشرة بالقيمة المالية للبضائع.

[١]. مرجع سابق، دليل تسعير الخدمات الحكومية.

٣. رسوم مواقف السيارات: تُفرض رسوم مواقف السيارات بناءً على مدة وقوف السيارة في المكان المخصص، حيث تزداد الرسوم مع زيادة الوقت.

٤. رسوم تسجيل المركبات: تُفرض رسوم على تسجيل المركبات، وقد تختلف بناءً على نوع السيارة أو قيمتها[١].

٥. رسوم الرسائل البريدية والشحن: تُفرض رسوم على إرسال أو شحن البضائع والرسائل، وتعتمد على الوزن أو الحجم، كرسوم الشحن الدولي أو المحلي للبضائع.

الأطر القانونية للرسوم المالية في سلطنة عُمان: تم تنظيم فرض وتحصيل الرسوم المالية في سلطنة عُمان من خلال مجموعة من القوانين واللوائح، وأبرزها: القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٩٩٨/٤٧م، يُعد هذا القانون الإطار الأساسي لتنظيم الشؤون المالية في سلطنة عُمان، حيث يحدد المبادئ العامة لإدارة الأموال العامة، بما في ذلك فرض وتحصيل الرسوم، واللائحة التنفيذية للقانون المالي الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٠٠٨/١١٨، حيث تفصل هذه اللائحة الإجراءات والضوابط المتعلقة بتطبيق أحكام القانون المالي، بما في ذلك كيفية تحديد وتحصيل الرسوم المالية، كذلك دليل تسعير الخدمات الحكومية الذي أصدرته وزارة المالية بهدف وضع إطار عمل موحد لتحديد رسوم الخدمات الحكومية، مع مراعاة تحقيق التوازن بين السياسة المالية وتوجهات رؤية عُمان ٢٠٤٠م، وتسعى هذه الأطر القانونية إلى تحقيق الشفافية والحيادية في فرض الرسوم، وضمان جودة الخدمات المقدمة، وتحسين القدرة التنافسية لبيئة الأعمال في السلطنة[٢].

المبحث الثاني: أثر الرسوم المالية على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة: تلعب الرسوم المالية دوراً مهماً في تنظيم الأنشطة الاقتصادية، وقد يكون لها تأثيرات كبيرة على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من أن هذه المؤسسات تشكل جزءاً كبيراً من

[١] . قانون المرور الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٨ / ٩٣، واللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٣ / ٩٨، وقرار رقم ٦١ / ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون المرور.

[٢] . الموقع الإلكتروني لوزارة المالية بسلطنة عمان، https://www.mof.gov.om/

الاقتصاد العماني، إلا أن فرض الرسوم المالية قد يمثل تحدياً بسبب محدودية الموارد وعدم القدرة على تحمل الأعباء المالية، وتتفاوت آثار الرسوم المالية على هذه المؤسسات بين الإيجابية والسلبية، حسب نوع الرسوم وطبيعة النشاط الاقتصادي، حيث أن هذه العوامل تلعب دوراً في تحديد تلك التوجهات.

من جهة أخرى تؤثر الرسوم المالية على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير، سواءً كان تأثيراً سلبياً في شكل زيادة التكاليف، أو تأثيراً إيجابياً عبر تحفيز الابتكار وتحسين الكفاءة، وتعد السياسات الحكومية الداعمة مثل الإعفاءات أو التخفيضات في الرسوم أداة هامة لدعم هذه المؤسسات في مواجهة الأعباء المالية.

تعد البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية، وحتى سياسية تواجه الدول النامية والمتقدمة على السواء ونظراً لكثرة التبعات الناجمة عن هذه المشكلة فقد أولت مختلف الدول – وخاصة المتقدمة – اهتماماً بالغاً بحل هذه المشكلة والتخلص من تبعاتها، ومن بين الحلول التي وجدتها والتي ساهمت بشكل فعال في التقليل من هذه المشكلة والتخفيف من آثارها بشكل فعال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[١]، وقد أولت سلطنة عمان عناية فائقة لهذا القطاع رغبة منها في الاستفادة من مزاياه بصفة عامة من جهة، إضافة لإدراكها لدورها الكبير الذي تلعبه في الحد من تداعيات أزمة البطالة من جهة أخرى.

ومن أبرز هذه الآثار ما يلي:

١. زيادة التكاليف التشغيلية: فرض الرسوم المالية على الخدمات المختلفة مثل تراخيص الأعمال، التراخيص البيئية، أو الرسوم القضائية قد يزيد من التكاليف التشغيلية للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن هذه المؤسسات غالباً ما تكون أكثر حساسية لهذه التكاليف بسبب محدودية الإيرادات مقارنة بالشركات الكبيرة.

[١]. مرجع سابق " الملتقى الدولي".

٢. تأثير على استدامة الأعمال: قد تؤدي الرسوم المتزايدة إلى تقليص هوامش الربح للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يصعب عليها الاستمرار والنمو في بيئة مالية صعبة، وقد تضطر إلى تقليص خدماتها أو رفع أسعار منتجاتها لتغطية التكاليف.

٣. تعزيز المنافسة غير العادلة: الرسوم المالية قد تساهم في خلق بيئة تنافسية غير عادلة بين المؤسسات والشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، حيث قد تكون الشركات الكبيرة قادرة على تحمل تكاليف الرسوم بسهولة أكبر، بينما تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الوفاء بهذه الالتزامات.

٤. تشجيع الابتكار وتحسين الكفاءة: من جهة أخرى، فرض الرسوم قد يشجع المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة على تحسين كفاءتها التشغيلية أو الابتكار في عملياتها لتقليل التكاليف، وفي بعض الحالات قد تدفع هذه الرسوم الشركات إلى تبني تقنيات جديدة أو أساليب عمل أكثر فعالية.

٥. حوافز حكومية لتخفيف العبء: بعض الحكومات قد تقدم تسهيلات أو إعفاءات من الرسوم المالية لدعم المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يمكن أن يساعد في تقليل العبء المالي عليها، على سبيل المثال، يمكن إعفاء بعض المؤسسات من الرسوم خلال السنوات الأولى من تأسيسها أو تقديم تخفيضات في الرسوم للأنشطة التي تساهم في التنمية الاقتصادية.

من جهة أخرى، تظهر هناك بعض الأثر الاقتصادية للرسوم المالية على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من أنها تُحسب من الأعمدة الأساسية في الاقتصاد الوطني، حيث أنها تساهم بشكل كبير في توفير الوظائف، وتحفيز الابتكار، وتنمية الاقتصاد المحلي. ومع ذلك كله، قد تشكل الرسوم المالية عبئاً كبيراً عليها، خصوصاً في ظل محدودية الموارد المتاحة لها مقارنة بالشركات الكبيرة، وهذا التأثير يكون من نواحٍ مختلفة، سواء كان ذلك

من خلال زيادة التكاليف التشغيلية، التأثير على القدرة التنافسية، أو إعاقة القدرة على التوسع والنمو. ومنها[1]:

١. زيادة التكاليف التشغيلية: تؤدي الرسوم المالية إلى زيادة التكاليف التشغيلية التي تتحملها المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنها قد تحتاج إلى دفع رسوم لعدة خدمات حكومية مثل تراخيص الأعمال، رسوم الاستيراد والتصدير، أو الرسوم البيئية، وهذا يُعتبر عبئاً إضافياً على تلك المؤسسات التي تمتلك موارد محدودة. ويشير الفقه الاقتصادي إلى أن زيادة التكاليف بشكل عام يمكن أن يؤدي إلى تقليص هامش الربح، مما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة.

٢. تأثير الرسوم على القدرة التنافسية: الرسوم المالية قد تخلق بيئة غير تنافسية بالنسبة للمؤسسات والشركات الصغيرة، حيث يمكن أن تكون الشركات الكبيرة قادرة على دفع هذه الرسوم بسهولة أكبر نظراً لحجم إيراداتها الكبيرة، من ناحية أخرى، قد تواجه المؤسسات الصغيرة صعوبة في الوفاء بتلك الرسوم، مما يقلل من قدرتها على التنافس، ووفقاً للمفاهيم الاقتصادية، تعتبر الرسوم المالية أحد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى إعاقة القدرة التنافسية، خاصة إذا كانت الشركات الصغيرة تتعرض لأعباء مالية أعلى مقارنة بالشركات الكبرى.

٣. تأثير الرسوم على القرارات الاستثمارية: قد تؤدي الرسوم المالية المرتفعة إلى تقليص القدرة الاستثمارية للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة. الشركات التي تواجه أعباء مالية بسبب الرسوم قد تجد صعوبة في تخصيص الأموال للاستثمار في مشروعات جديدة أو لتوسيع نشاطاتها، ويعتقد الفقه الاقتصادي أن فرض الرسوم يمكن أن يؤدي إلى تقليص الفرص الاستثمارية، مما يعوق النمو والابتكار داخل تلك المؤسسات.

[1]. مرجع سابق، الأنصاري، بلال صلاح.

٤. تحفيز الابتكار وتحسين الكفاءة: على الرغم من التأثيرات السلبية التي قد تترتب على الرسوم، إلا أن بعض المؤسسات والشركات الصغيرة قد تجد في الرسوم حافزاً لتحسين كفاءتها أو الابتكار في طرق عملها لتقليل تكاليفها، في بعض الأحيان، قد تُدفع الرسوم من قيل المؤسسات والشركات إلى استخدام تكنولوجيا جديدة أو تحسين عملياتها لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة. ويشير الفقه إلى أن بعض الرسوم، مثل تلك التي تفرض على أنشطة معينة (مثل الرسوم البيئية)، قد تحفز الشركات على تطوير حلول مبتكرة لتحسين الأداء وتقليل التكاليف.

٥. الأثر على الاستدامة والنمو طويل الأمد: إن فرض الرسوم على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يؤثر على استدامتها على المدى الطويل، قد تعيق الرسوم المستمرة من توسع المؤسسات والشركات أو تحول دون دخول الشركات الجديدة إلى السوق، مما يقلل من فرص النمو الاقتصادي المستدام في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على هذه الشركات، ومن منظور اقتصادي، قد يؤدي فرض الرسوم إلى تقليص استدامة الشركات الصغيرة في المدى البعيد، حيث أنها قد تواجه صعوبة في التكيف مع الأعباء المالية المستمرة.

من ثم فإن الرسوم المالية، رغم كونها مصدراً مهماً للإيرادات الحكومية، يمكن أن تفرض تحديات كبيرة على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، قد تؤدي هذه الرسوم إلى زيادة التكاليف التشغيلية، تقليص القدرة التنافسية، وإعاقة اتخاذ قرارات استثمارية جديدة، لكن في الوقت نفسه، يمكن أن تحفز هذه الرسوم المؤسسات والشركات على الابتكار وتحسين الكفاءة إذا تم استخدامها بشكل موجه، لذا من الضروري أن تكون السياسات المالية مرنة بما يكفي لدعم استدامة المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم تسهيلات أو إعفاءات من بعض الرسوم.

وفي هذا الصدد فإن زيادة التكاليف التشغيلية بسبب الزيادة في الرسوم المالية، وهذه الزيادة في التكاليف قد تؤثر بشكل كبير على القدرة المالية للمؤسسات، وتحد من قدرتها على التوسع

والنمو، وفيما يلي نناقش تأثير زيادة التكاليف التشغيلية على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للرسوم المالية، مع تسليط الضوء على المراجع القانونية والفقهية ذات الصلة[١].

أ. طبيعة التكاليف التشغيلية:

التكاليف التشغيلية تشمل جميع النفقات التي تتكبدها المؤسسة في سبيل ممارسة نشاطها التجاري اليومي، تتنوع هذه التكاليف وتشمل الأجور، الإيجارات، المواد الخام، ورسوم الخدمات الحكومية مثل التراخيص، الرسوم البيئية، الرسوم القضائية، وغيرها من الرسوم التي تفرضها السلطات، وهنا سوف نستعرض أنواع الرسوم التي تؤثر على التكاليف التشغيلية:

رسوم تراخيص الأعمال: تطلب الحكومات من المؤسسات والشركات دفع رسوم للحصول على التراخيص اللازمة لممارسة أنشطتها التجارية، هذه الرسوم تتفاوت حسب نوع النشاط وحجم الشركة.

الرسوم البيئية: في حال كانت المؤسسة والشركة تعمل في قطاعات تؤثر على البيئة، فإنها قد تتحمل رسوماً بيئية لضمان الامتثال للقوانين البيئية.

٢. تأثير الرسوم على نمو وتطور المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة.

ارتفاع التكاليف: بالنسبة للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تمتلك موارد محدودة، فإن أي زيادة في الرسوم تمثل عبئاً إضافياً، هذه المؤسسات قد تجد صعوبة في تحمل مثل هذه التكاليف، مما يؤثر سلباً على هوامش ربحها.

تقليص الأرباح: المؤسسات والشركات الصغيرة قد تكون أقل قدرة على امتصاص الزيادة في الرسوم مقارنة بالشركات الكبرى، لذلك قد تكون مضطرة إلى زيادة الأسعار لتغطية التكاليف الجديدة، مما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على منتجاتها أو خدماتها.

[١]. مرجع سابق، الأنصاري، بلال صلاح.

تأثير على التوسع والنمو: فرض الرسوم قد يقلل من قدرة المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة على التوسع أو النمو، حيث قد تكون هذه الرسوم عائقاً أمام الاستثمار والتوسع الجغرافي.

٣. الأثر القانوني للرسوم على التكاليف التشغيلية.

من منظور قانوني، ينظم القانون المالي في سلطنة عمان فرض الرسوم المالية على الشركات. ويُحدد في المرسوم السلطاني رقم ١٩٩٨/٤٧ كيفية فرض هذه الرسوم وأهدافها. كما تنظم اللائحة التنفيذية للقانون المالي (القرار الوزاري رقم ٢٠٠٨/١١٨) بعض الرسوم التي يتم فرضها على الشركات، مع الإشارة إلى تأثيرها على التكاليف التشغيلية.

ب. الأثر الفقهي على زيادة التكاليف التشغيلية:

وفقاً للفقه الاقتصادي، يؤدي فرض الرسوم المالية إلى زيادة التكاليف التشغيلية وهو ما يُعتبر أحد العوامل التي قد تحد من قدرة المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة على التوسع والمنافسة في السوق. حيث تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن أي زيادة في التكاليف التشغيلية يمكن أن تؤثر على قدرة المؤسسات على الاستثمار في التطوير والابتكار، كما أن زيادة التكاليف قد تؤدي إلى تقليص القوى العاملة أو تقليل الاستثمارات في مجالات أخرى مثل البحث والتطوير.

ت. استراتيجيات المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة للتعامل مع زيادة التكاليف:

تحسين الكفاءة التشغيلية: بعض المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، قد تسعى إلى تقليل التكاليف الأخرى غير المتعلقة بالرسوم من خلال تحسين كفاءتها، مثل استخدام تقنيات جديدة أو تحسين سلسلة التوريد.

زيادة الأسعار: قد تلجأ بعض المؤسسات والشركات إلى رفع الأسعار لتغطية الرسوم الجديدة، مما قد يؤثر على قدرتها التنافسية في السوق.

الابتكار في المنتجات والخدمات: يمكن أن تدفع الزيادة في التكاليف المؤسسات إلى التفكير في حلول مبتكرة لتقليل التكلفة مثل تبني التكنولوجيا لتحسين الإنتاجية أو تقديم منتجات جديدة.

من هذا المنطلق فإن زيادة التكاليف التشغيلية نتيجة للرسوم المالية تؤثر بشكل كبير على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، لذا يتوجب عليها إيجاد حلول مبتكرة للتعامل مع هذه الزيادة، سواء كان من خلال تحسين الكفاءة أو زيادة الأسعار أو الابتكار في المنتجات، ومن المهم أن تأخذ السياسات الحكومية في الحسبان التأثيرات السلبية للرسوم على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل على تقديم التسهيلات أو الإعفاءات لتخفيف العبء المالي عليها.

الرسوم المالية وتأثيرها على ربحية المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة:

تُعتبر المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، وتساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل ودعم الابتكار، إلا أن فرض الرسوم المالية على هذه المؤسسات يمكن أن تشكل عبئاً كبيراً، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية التي تؤثر بدورها على ربحية هذه المؤسسات، وفيما يلي شرح مفصل حول كيفية تأثير الرسوم المالية على ربحية المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة.

١. زيادة التكاليف التشغيلية بسبب الرسوم:

إن التكاليف التشغيلية ما هي إلا تلك النفقات التي تتكبدها المؤسسات والشركات في سبيل إجراء أنشطتها اليومية، وتشمل هذه التكاليف الأجور، الإيجارات، شراء المواد الخام، ورسوم الخدمات الحكومية مثل الرسوم التجارية، رسوم التراخيص، والرسوم البيئية وغيرها، حيث أنه عندما تُفرض رسوم إضافية فإنها تؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية التي تتحملها تلك المؤسسات والشركات، وبالنسبة للصغيرة والمتوسطة تكون هامش ربحها منخفض ومواردها محدودة، فإن هذه الزيادة في التكاليف تؤثر بشكل مباشر على ربحيتها، إن الهوامش الربحية هي الفارق بين الإيرادات والمصروفات، والتي تعتبر مقياساً أساسياً لنسبة الربحية، وبالتالي قد

تضطر إلى زيادة الأسعار لتغطية التكاليف الجديدة، إلا أن هذه الزيادة في الأسعار قد تؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات أو الخدمات، مما يزيد من الضغط على الأرباح[١].

٢. التأثير على القدرة التنافسية:

تكمن القدرة التنافسية هي قدرة المؤسسات والشركات على التنافس مع بعضها البعض في السوق، وهنا إذا كانت المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه رسوماً مالية مرتفعة مقارنة بالكبيرة، فإن ذلك بال شك سوف يعوق قدرتها على المنافسة في السوق، نظراً لأن الكبيرة تمتلك موارد مالية أكبر تسمح لها بامتصاص الزيادة في الرسوم بسهولة أكبر وهذا ما لا يتحقق للصغيرة والمتوسطة، وبالتالي، قد تجد صعوبة في الحفاظ على قدرتها التنافسية، مما يؤثر سلباً على ربحيتها.

٣. التأثير على التوسع والنمو:

زيادة الرسوم تؤدي إلى تقليص القدرة على التوسع لدى المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث إنها عدما تواجه تكاليف تشغيلية مرتفعة قد تكون أقل قدرة على استثمار الأموال في التوسع أو الابتكار أو توظيف موظفين جدد، مما يحد من قدرتها على النمو، وفي النهاية يترتب على ذلك انخفاض في الإيرادات على المدى الطويل[٢].

هناك ثمة حلول لمواجهة زيادة التكاليف، وللحد من التأثيرات المتمخضة عن الرسوم المالية، ومنها:

أ. تحسين الكفاءة التشغيلية؛ من خلال تحسين عمليات الإنتاج وتقليل الفاقد، والبحث عن سبل وطرق إنتاج أفضل وأوفر من الناحية المالية.

[١]. خصاونة، محمد، المالية العامة، النظرية والتطبيقية، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، الأردن، عَمان، قاعدة مصادر المنهل.
[٢]. مرجع سابق، خصاونة، محمد.

ب. الابتكار؛ استخدام تكنولوجيا جديدة لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف، من خلال رقمنة الأشياء والإعتماد على التقنية لتعويض الفاقد المالي الناتج عن الرسوم الحكومية.

ج. رفع الأسعار؛ رغم أن هذا الخيار قد يؤدي إلى انخفاض في الطلب، إلا أن بعض المؤسسات والشركات تلجأ إليه لتغطية الزيادة في الرسوم، وهنا يجب أن تكون تلك المؤسسات في حالة اليقظة دائماً.

د. التوسع في أسواق جديدة؛ التوسع في أسواق أخرى قد يساعد على زيادة الإيرادات وتعويض التكاليف الإضافية الناتجة عن زيادة الرسوم الحكومية.

٤. الأثر القانوني والفقهي للرسوم المالية:

من الناحية القانونية، يحدد القانون المالي العماني كيفية فرض الرسوم وأثرها على المؤسسات والشركات، حيث أنه يمكن أن تؤثر الرسوم مثل رسوم التراخيص أو الرسوم البيئية على ربحية الشركات، إذ ترفع من التكاليف دون أن يكون لها أي أثر إيجابي مباشر على الإنتاجية، ويرى الفقهاء الاقتصاديون أن فرض الرسوم المالية يُعد من الوسائل التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على ربحية المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، ووفقاً للأدبيات الاقتصادية، فإن زيادة التكاليف تؤدي إلى تقليص القدرة التنافسية للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة إذا كانت الرسوم المفروضة مرتفعة مقارنة بمواردها المتاحة.

ومن ثم فإن زيادة الرسوم المالية تساهم في زيادة التكاليف التشغيلية للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤثر على ربحيتها بشكل كبير، ونظراً لأنها تكون أقل قدرة على تحمل الزيادة في التكاليف مقارنةً بالشركات الكبرى، فإن فرض الرسوم المالية قد يقلل من قدرتها على التوسع والنمو، لذا من الضروري أن تعمل السياسات الحكومية على تعديل الرسوم بشكل يراعي الظروف الاقتصادية لهذه المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المراحل المبكرة من تأسيسها، لتجنب التأثيرات السلبية على ربحيتها، كما تؤدي الرسوم المرتفعة إلى تقليل الاستثمارات في المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة مما يحد من نموها وتوسعها.

تأثير الرسوم المالية على نمو المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة:

تعد المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات النمو الاقتصادي في العديد من البلدان، بما في ذلك سلطنة عمان، ومع ذلك، قد يؤثر فرض الرسوم المالية على نموها بشكل كبير، وتعتبر الزيادة في الرسوم المالية، سواءً كانت تتعلق بالتراخيص أو الرسوم البيئية، من العوامل التي قد تساهم في تقليص القدرة على النمو والتوسع، وفي هذا السياق، سوف نستعرض تأثير الرسوم المالية على نمو المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، وفقاً للآتي:

١. تأثير الرسوم المالية على القدرة على التوسع:

أ. الرسوم المالية تمثل عبئاً إضافياً على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة: بالنسبة لهذه المؤسسات والشركات، تكون مواردها المالية محدودة، مما يعني أن أي تكاليف إضافية، مثل الرسوم على النشاط التجاري أو المنتجات أو الخدمات، قد تؤثر سلباً على قدرتها على التوسع والنمو.

ب. الرسوم على التراخيص التجارية: تتطلب بعض الأنشطة التجارية تراخيص خاصة تتطلب دفع رسوم سنوية أو دورية، زيادة هذه الرسوم تؤدي إلى زيادة التكاليف الثابتة التي يجب على المؤسسات والشركات دفعها حتى وإن لم يكن هناك دخل مرتفع.

ج. الرسوم البيئية أو الرسوم على الاستخدام: إذا كانت المؤسسات والشركات تعمل في قطاعات مؤثرة بيئياً، فقد تفرض عليها رسوم بيئية إضافية وهذه الرسوم قد تشكل عبئاً إضافياً يقلل من قدرتها على التوسع والنمو.

د. التأثير على التوسع الجغرافي: المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في التوسع إلى أسواق جديدة قد تواجه تحديات إضافية إذا كانت الرسوم التي تفرضها السلطات المحلية أو الحكومة تتزايد هناك، على سبيل المثال، الرسوم الجمركية، الرسوم على استيراد

المواد الخام، أو رسوم جديدة تتعلق بالسوق المحلي قد تؤدي إلى تقليص الجدوى الاقتصادية للتوسع في أسواق جديدة، وهذا يحد من التوسع والنمو.

٢. التأثير على الاستثمارات والتوسع في الأصول:

في حال تم فرض رسوم إضافية، قد تواجه المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في استثمار أموالها في توسع أعمالها، فبدلاً من تخصيص الموارد لشراء المعدات أو توظيف موظفين جدد، قد تضطر إلى استخدام هذه الموارد لتغطية الرسوم المتزايدة، وهذا قد يبطئ من وتيرة نموها من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي إلى تقليص فرص النمو على المدى الطويل، كما أن الرسوم المالية قد تحد من قدرة المؤسسات والشركات على الاستثمار خاصة في البحث والتطوير والابتكار، هنا تعاني تلك المؤسسات من زيادة التكاليف بسبب الرسوم، لذا قد تضع أولوياتها للاستمرار في التشغيل اليومي، مما يقلل من قدرتها على التوسع والنمو[١].

٣. التأثير على السيولة النقدية:

زيادة الرسوم المالية تؤثر على السيولة النقدية للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة في الحالات التي يكون فيها التدفق النقدي غير كافٍ لتغطية الرسوم المقررة، وهنا قد تتعرض إلى ضغوط مالية تؤثر على عملياتها اليومية فعلى سبيل المثال، المؤسسات والشركات التي تواجه صعوبة في تغطية الرسوم المتزايدة قد تتأخر في دفع رواتب موظفيها أو في دفع مستحقات الموردين، مما قد يؤدي إلى مشاكل في العلاقات التجارية وإعاقة توسعها ونموها.

ث. التأثير على خلق الفرص الجديدة:

تعتمد المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة على قدرتها على المنافسة وابتكار منتجات وخدمات جديدة لتوسيع حصتها السوقية، وزيادة الرسوم تؤدي إلى تقليص قدرتها على الإستثمار، على سبيل المثال، إذا كانت تواجه تكاليف أعلى بسبب الرسوم البيئية أو رسوم

[١]. عمارة، رانيا محمود، المالية العامة، الإيرادات العامة، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، جمهورية مصر العربية، الجيزة، قاعدة مصادر المنهل.

التراخيص، فإنها قد تقلل من خططها لتوسيع خطوط إنتاجها أو لتوسيع أنشطتها في أسواق جديدة، وهنا يحصل تراجع في توسعها ونموها.

ج. تأثير الرسوم على النمو على المدى الطويل:

من جهة أخرى الرسوم المالية يمكن أن تؤثر على النمو المستدام للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة على المدى الطويل، على الرغم من أنها قد تتمكن من تحمل الرسوم على المدى القصير، إلا أن العبء المستمر لهذه الرسوم يمكن أن يحد من قدرتها على التوسع والابتكار في المستقبل، كما أن فرض الرسوم بشكل متزايد عليها يمكن أن يؤدي إلى توقف العديد من المشاريع التجارية أو تقلص حجم الأعمال، مما يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل عام.

ح. الحلول المقترحة لتخفيف تأثير الرسوم على النمو:

من أجل الحد من تأثير الرسوم المالية على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، يمكن اتخاذ بعض الإجراءات[١]:

أ. الإعفاءات: تقديم إعفاءات من الرسوم أو تقليلها خاصة في السنوات الأولى من تأسيس.

ب. تحفيز الابتكار والتوسع: وضع سياسات تهدف إلى دعم الاستثمار في البحث والتطوير وكذلك دعم التوسع في أسواق جديدة، مما يساعد في تعزيز النمو على المدى الطويل.

ج. إصلاح نظام الرسوم: أي تبني نظام رسوم أكثر مرونة وعادلاً يمكن أن يسهم في تقليل الأعباء المالية على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يحفز نموها الاقتصادي.

[١]. مرجع سابق، عمارة، رانيا محمود.

ومن ثم فإن الرسوم المالية، على الرغم من كونها مصدراً مهماً للإيرادات الحكومية، إلا أنها تؤثر بشكل كبير على نمو المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن الرسوم تزيد من التكاليف التشغيلية وتقلل من القدرة على التوسع والاستثمار، ومن الضروري أن تضع السياسات الحكومية في الحسبان تأثير هذه الرسوم وأن تضع تسهيلات مناسبة لدعم هذه المؤسسات والشركات في مواجهة الأعباء المالية التي قد تحد من قدرتها على النمو المستدام.

الأثر الإداري للرسوم المالية على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة: تؤثر الرسوم المالية بكافة أنواعها على الأبعاد الإدارية للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد بأن هذه المؤسسات والشركات تمثل شريحة واسعة من الاقتصاد الوطني في سلطنة عمان والعديد من البلدان، إلا أنها تتعرض لتحديات كبيرة في إدارة عملياتها اليومية بسبب العبء الإداري الناتج عن هذه الرسوم، وفي هذا السياق، نبحث تأثير الرسوم المالية على الهيكل الإداري لهذه المؤسسات والشركات، وكيفية تأثيرها على اتخاذ القرارات الإدارية، ومدى تأثيرها على التنظيم المالي والإداري[1].

خ. تأثير الرسوم على الهيكل الإداري:

زيادة الرسوم المالية تتطلب من المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة تخصيص موارد إدارية أكبر لإدارة التزاماتها المالية، وهو ما يتطلب توظيف موظفين متخصصين في الشؤون المالية والإدارية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تغيير في الهيكل الإداري، حيث يصبح من الضروري تقسيم المهام الإدارية بين المسؤوليات التشغيلية والمالية، وهذا الإجراء ينتج عنه:

أ. زيادة العبء الإداري: المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة قد تجد نفسها مضطرة إلى تخصيص فرق عمل إضافية لإدارة الأمور المتعلقة بالرسوم، مما يؤدي إلى زيادة تعقيد الهيكل الإداري.

[1]. مرجع سابق، خصاونة، جهاد سعيد.

ب. إعادة تخصيص الموارد: بدلاً من تخصيص الموارد البشرية لتطوير الأعمال أو التوسع، قد يتعين على هذه المؤسسات والشركات توجيه مزيد من الاهتمام للامتثال للرسوم وتقديم التقارير المالية.

٢. تأثير الرسوم على اتخاذ القرارات الإدارية:

أيضاً الرسوم المالية تؤثر على القرارات الاستراتيجية والإدارية، حيث أن المؤسسات والشركات قد تجد نفسها مجبرة على تعديل استراتيجياتها فيما يتعلق بالاستثمار والتوسع بسبب العبء المالي المترتب على الرسوم، ومنها:

أ. اتخاذ قرارات تقشفية: في هذه الحالة تضطر المؤسسات والشركات إلى تأجيل خطط التوسع أو الابتكار بسبب زيادة الرسوم المفروضة عليها، مما يؤثر على قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية جريئة.

ب. تعديل الأسعار وتكاليف الإنتاج: المؤسسات والشركات قد تتخذ قرار برفع الأسعار لتغطية التكاليف الإضافية الناجمة عن الرسوم، مما قد يؤثر على القدرة التنافسية للمنتجات.

٣. التأثير على العمليات الإدارية اليومية:

إن العمليات اليومية داخل المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة تتأثر بزيادة الرسوم المالية بشكل كبير، وقد تضطر إلى تخصيص وقت وموارد إضافية لإدارة الامتثال للرسوم المالية، مثل دفع الرسوم، وإعداد التقارير، وتقديم المستندات المطلوبة، وإليكم بعض الصور[١]:

د. التعامل مع الإجراءات البيروقراطية: المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة قد تواجه تحديات كبيرة في التعامل مع الإجراءات البيروقراطية المعقدة المتعلقة بالرسوم، مما قد يؤدي إلى بطء في سير العمليات الإدارية.

[١]. مرجع سابق، عمارة، رانيا محمود.

ذ. الحاجة إلى تنظيم المحاسبة والامتثال: المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة قد تحتاج إلى تحسين أنظمة المحاسبة الداخلية الخاصة بها لضمان الامتثال للمتطلبات المالية المرتبطة بالرسوم.

ر. تأثير الرسوم على الرقابة المالية والإدارية:

زيادة الرسوم تستدعي تحسين الرقابة المالية والإدارية داخل المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تصبح بحاجة إلى تحسين أدائها في إدارة الأموال والإيرادات لتتمكن من دفع الرسوم في مواعيدها المحددة، لذا يتطلب، إعادة هيكلة الرقابة الداخلية، الأمر الذي يمكن أن تضطر فيها إلى إعادة تنظيم هيكلها الإداري لتحسين الرقابة على المدفوعات، مما يتطلب تخصيص موظفين متخصصين في هذا المجال.

ز. التأثير على الامتثال القانوني:

من المهم أن تتأكد المؤسسات والشركات من امتثالها الكامل للقوانين المتعلقة بالرسوم المالية، حيث أن عدم الامتثال يمكن أن يؤدي إلى غرامات أو إجراءات قانونية تؤثر سلباً على الوضع المالي والإداري، لذا يتطلب تحسين آليات الامتثال، الأمر الذي قد يتعين على المؤسسات والشركات استثمار المزيد في أنظمة متابعة وتقارير مالية لتلبية متطلبات الامتثال، مما يزيد من الأعباء الإدارية والمالية.

س. الأثر الإداري:

يُعد عبء التراخيص والتسجيل من العوامل الهامة التي تؤثر على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة والتي غالباً ما تكون محدودة الموارد، تجد نفسها في مواجهة التحديات التي تنشأ عن الحاجة إلى التراخيص والتسجيلات المطلوبة من قبل الحكومة لتنظيم الأنشطة التجارية والامتثال للقوانين المحلية، وهذا العبء يترجم إلى تكاليف مالية إضافية، ووقت مهدور، وإجراءات بيروقراطية قد تؤثر على الكفاءة العامة للمؤسسات والشركات، مما قد يؤدي

إلى تقليص قدرتها على التوسع والنمو، زيادة التراخيص والإجراءات تؤدي إلى ارتفاع التكاليف والتعقيدات في سير العمليات التجارية[١]، وهنا سوف نستعرض هذه الآثار.

أ. التراخيص التجارية: هذه الإجراءات تتضمن دفع الرسوم المرتبطة بالحصول على التراخيص والتسجيلات الرسمية مع الهيئات الحكومية المعنية، مثل وزارة التجارة والصناعة وترويج الإستثمار في سلطنة عمان، والبلديات، والهيئات التنظيمية الأخرى.

ب. الامتثال للأنظمة المحلية: قد يتطلب الأمر تراخيص إضافية مثل تراخيص العمل أو التأمين الصحي للموظفين أو تراخيص السلامة.

المبحث الثالث: الرسوم المالية وأثرها في القدرة التنافسية للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان: إن الرسوم المالية تشكل أداة هامة في تعزيز أو تقليص قدرة المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة على التنافس في السوق العمانية والإقليمية والدولية، وعلى الرغم من أن الرسوم المالية قد تحمل آثاراً إيجابية في تحسين البنية التحتية وتحفيز النمو والاستثمار، إلا أن تأثيراتها السلبية تتمثل في حال كانت غير مدروسة أو مرتفعة، فقد تعيق قدرة هذه المؤسسات والشركات على التوسع والنمو، لذلك من الضروري أن توازن السلطات المعنية بين تحصيل الرسوم المالية وتحفيز بيئة الأعمال بما يعزز من قدرة المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة والاستدامة في سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي، وفي هذا السياق جاء المرسوم السلطاني رقم (٥٤/ ٩٧) بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٩٧م، ليضفي الصفة القانونية على فرض الرسوم، حيث نصت المادة رقم (١) على إنه يجوز بعد موافقة مجلس الوزراء، أن يفرض الوزير المختص رسماً مقابل الخدمات التي تؤديها الوزارة، وذلك دون إخلال بما ورد في شأنه نص خاص[٢]، كما جاء في المرسوم السلطاني رقم (٩٩/٧٤) تعديل في نص المادة (١٢) الفقرة الأولى، من القانون المالي رقم (٩٨/٤٧)، بأنه يكون للوزراء – كل في مجال اختصاصه – فرض رسوم مقابل الخدمات التي تؤديها الوزارة أو

[١]. قانون الشركات العماني (المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٩/١٨)، المادة ١٣٠، تتعلق بالالتزام بدفع الديون دون النظر للاعتبارات الاخرى.
[٢]. المرسوم السلطاني رقم (٩٧/٥٤) الصادر بالجريدة الرسمية رقم (٦٠٢) الصادرة في ١٩٩٧/٧/١م.

الوحدة الحكومية، وذلك دون اخلال بما ورد في شأنه نص خاص في القوانين والمراسيم السلطانية المعمول بها[١].

تخفيض الرسوم:إن سلطنة عُمان تنتهج سياسة طموحة من خلال منح تسهيلات وحوافز للمواطنين والشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أعلنت وزارة المالية في سلطنة عُمان، عدداً من التسهيلات والحوافز للمواطنين والقطاع الخاص خلال عام ٢٠٢١م، وتتمثل هذه التسهيلات والحوافز في رفع المخصص السنوي للقروض الإسكانية المقدَّمة من "بنك الإسكان العُماني" خلال عام ٢٠٢١ إلى ١٠٠ مليون ريال بدلاً من ٦٠ مليون ريال المحددة في موازنة البنك للعام ٢٠٢١م، وهذا يؤدي إلى زيادة عدد الموافقات على طلبات القروض من ١٣٥٠ إلى نحو ٢٢٥٠ طلباً، بهدف تخفيض فترة الانتظار لحصول المواطنين على قروض إسكانية، كما سيقوم "بنك التنمية العُماني"، و"هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، بإعفاء المقترضين من فوائد الاقتراض لعام واحد ٢٠٢١م، ومما لا شك فيه بأنه سيستفيد من قرار الإعفاء ومن فوائد الاقتراض ٣٢,١ ألف مؤسسة وشركة بإجمالي كلفة تبلغ ١٠,٩ مليون ريال عماني، سعياً إلى مساندة شركات ومؤسسات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة المقترضة من البنك، والهيئة "قروض الرفد وسند" حيث يهدف هذا الإجراء إلى تخفيف الأعباء المالية على تلك المؤسسات والشركات، خاصةً مع تطبيق مبادرات إعادة توجيه دعم الكهرباء والمياه[٢].

[١]. المرسوم السلطاني رقم (٩٨/٧٤) الصادر بالجريدة الرسمية رقم (٦٥٧) الصادرة في ١٩٩٩/١٠/١٦م.

[٢]. منح تسهيلات وحوافز للمواطنين والشركات الصغيرة والمتوسطة، سلطنة عمان، تاريخ الدخول ٢١ ديسمبر ٢٠٢٤م https://asharqbusiness.com/economics/1756/%D8%B3%D9%84%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D8%B9%D9%8F%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%85%D9%86%D8%AD-%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%81%D8%B2-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-/%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9

في شأن عقود الإيجار هناك تسهيلات وحوافز تتضمن أيضاً تخفيض رسوم عقود الإيجار من ٥% إلى ٣%، من أجل تشجيع عملية توثيق عقود الإيجار حماية لحقوق المؤجرين والمستأجرين[١].

تخفيض الرسوم من قبل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة:

في شأن تخفيض الرسوم أصدرت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، في سلطنة عمان قرار وزاري، على التالي "تحدد رسوم الخدمات المقدمة من الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وتخفض رسومها بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة (٥٠%)؛ شريطة أن تكون تلك المشروعات مملوكة بالكامل للعمانيين، وأن تكون مسجلة لدى هيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك حتى تاريخ ٢٠ مارس ٢٠٢٧م[٢]، وهذا ما يؤكد حرص الهيئة على تكوين بيئة استثمارية محفزة لرواد الأعمال وتعزيز فرص استفادتهم من النمو الاقتصادي في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، ومما لا شك فيه بأن هذا القرار سوف يستفيد منه رجال الأعمال وأصحاب المباني التجارية وبالتالي ستساهم هذه الحزمة من التسهيلات في تحفيز الأعمال الاقتصادية، وتشجيع رواد الأعمال للتوسع في أعمالهم وابتكار مشروعات متنوعة تتوافق مع احتياجات المشروعات الكبيرة والتنامي المتواصل في المناطق التابعة للهيئة، وتلبي احتياجات المؤسسات والأفراد من خدمات متنوعة، وفي هذا الصدد يتضح بأن الهيئة إلى تقديم أفضل المزايا والحوافز والتسهيلات وإيجاد بيئة أعمال مريحة ومشجعة تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة منها وتسهيل إجراءات المحطة الواحدة بالهيئة كي تضمن كفاءة وسرعة أنظمتها التي تمتد خدماتها الإلكترونية لتشمل جميع المناطق التابعة لها[٣].

بناءً على تخفيض الرسوم في سلطنة عمان أشار المعنيين بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة إلى أن قرار تحديد ٨١ من رسوم الخدمات يستفيد منها

[١]. نفس المرجع.
[٢]. جريدة الرؤية، ١ أغسطس ٢٠٢٢م، مسقط، سلطنة عمان
[٣]. جريدة عمان، ١ أغسطس ٢٠٢٢م، مسقط، سلطنة عمان.

٣٢٦٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تعمل تحت إشراف الهيئة، وأن نسبة التخفيض فيها تصل لـ ٥٠% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع وجود عدد من التسهيلات للمشاريع القائمة بالمناطق، وأن الهيئة ستقوم بمراجعة وتقييم القرار كل ٦ أشهر وفي حال وجود تغيير في إحدى الخدمات ستتم إعادة جدولتها، جاء ذلك أثناء المؤتمر الصحفي للهيئة بتاريخ ٤ يوليو ٢٠٢٣م[١].

تخفيض الرسوم من قبل هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في بداية الأمر تم إنشاء هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم السلطاني رقم ١٠٧/ ٢٠٢٠، حيث نصت المادة الأولى على إنشاء الهيئة، وأن تكون لها الشخصية الاعتبارية، وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتتبع مجلس الوزراء، كما نصت المادة الثالثة على تحديد اختصاصاتها وفقاً للآتي[٢]:

١. إعداد الخطط والسياسات الخاصة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية في إطار الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتنمية، وعرضها على مجلس الوزراء.

٢. العمل على توفير البيئة التنظيمية المشجعة لنمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية بالتنسيق مع الجهات المعنية.

٣. إعداد الخطط والبرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق أهداف الهيئة، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

٤. تقديم الاستشارات المالية والفنية والإدارية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطويرها، وتعزيز قدرتها التنافسية، وتمكينها من تقديم منتجات عالية الجودة.

[١]. جريدة عمان، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٤م، مسقط، سلطنة عمان.
[٢]. المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٠/١٠٧م، إنشاء هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد (١٣٥٣).

٥. العمل على إنهاء إجراءات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التراخيص والموافقات اللازمة لممارسة أنشطتها، بناء على طلب أصحابها، مع إعطاء الأولوية في هذا الخصوص للطلبات المقدمة من المؤسسات التي يتفرغ أصحابها لإدارتها.

٦. تشجيع التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى من جانب، والصناعات والخدمات المساندة من جانب آخر.

٧. العمل على تشجيع التسويق والترويج لمنتجات وخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين داخل السلطنة وخارجها من خلال تنظيم المعارض والمشاركة فيها، بالتنسيق مع الجهات المعنية.

٨. بناء نظام معلومات إلكتروني متكامل مع مركز اتصالات قادر على توفير المعلومات الداعمة لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومجالات عملها.

٩. إعداد سجل خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين يتضمن بيان حجمها، وأنشطتها الاقتصادية، وعدد ونوعية العمالة فيها.

١٠. إنشاء مراكز وحاضنات أعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين في مختلف محافظات السلطنة، واستثمارها وإدارتها من قبل المؤسسة، والإشراف والمتابعة على الحاضنات الخاصة التي ينشئها القطاع الخاص، وفقا لما تقرره الهيئة.

١١. إنشاء مراكز متخصصة لرفع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنافسية. وتطوير منتجاتها وخدماتها بما يتوافق مع أفضل المقاييس العالمية.

١٢. تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية لرواد ورائدات الأعمال ومديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين، لتزويدهم بالمهارات الأساسية لإدارة وتشغيل مؤسساتهم وفقا لأفضل الممارسات العالمية.

١٣.وضع الآلية اللازمة بالتنسيق مع مجلس المناقصات لضمان تخصيص نسبة من المشتريات والمناقصات الحكومية المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بما لا يتعارض مع أحكام القوانين والاتفاقيات النافذة في السلطنة.

١٤.ضمان حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فرص الأعمال من المشتريات والعقود والخدمات من القيمة المحلية المضافة، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

١٥.العمل على تطوير موردين محليين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صناعات مبتكرة لمبادرات القيمة المحلية المضافة.

١٦.العمل على دراسة وتحليل الفرص الاستثمارية الناتجة من سلسلة القيمة المحلية المضافة، لتشجيع قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضمان الاستفادة منها.

١٧.تمويل رواد ورائدات الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين لإنشاء وتوسعة مؤسساتهم، أو أنشطتهم، وفق الضوابط التي تحددها الهيئة.

١٨.وضع الآلية اللازمة بالتنسيق مع البنك المركزي العماني لضمان زيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتخصيص النسبة المعتمدة من البنك المركزي العماني من القروض التجارية لهذه المؤسسات.

١٩.التنسيق مع الجهات المعنية لوضع الخطط اللازمة لتطوير رأس المال المبادر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٢٠.اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم السلطانية، وإصدار اللوائح والقرارات ذات الصلة باختصاصات الهيئة.

٢١.تعزيز وتطوير التعاون في الاختصاصات المتعلقة بالهيئة مع غيرها من الجهات المعنية في الدول والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية المتخصصة.

٢٢.تمثيل السلطنة في المؤتمرات والفعاليات والاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة باختصاصات الهيئة.

٢٣.أي اختصاصات أخرى مقررة بمقتضى القوانين والمراسيم السلطانية.

يأتي إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رسوم التراخيص بناء على التوجيهات السامية لجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه لتقديم حزمة من التسهيلات والحوافز الأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عام ٢٠٢١م للتخفيف من آثار انتشار جانحة كورونا كوفيد ١٩، وفي إطار حرص هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تدعيم استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يبلغ إجمالي الأنشطة التجارية التي جرى إعفاؤها من رسوم التراخيص (١٠٨٨) نشاطاً بين القطاعات المستهدفة المتمثلة في: "الصناعات التحويلية" و "الثروة الزراعية والسمكية" و "الأنشطة الخدمية واللوجستية – السياحة والنقل"[١]

الإعفاءات وفقاً للشروط والضوابط التالية:

١. أن تكون المؤسسة حاصلة على بطاقة زيادة الأعمال.

٢. أن يكون الإعفاء للتراخيص المرتبطة بنشاط اقتصادي واحد للسنوات الثلاث الأولى من التأسيس.

٣. يكون الإعفاء من الرسوم للتراخيص التي تصدر للمرة الأولى فقط.

٤. لا يسمح ببيع أو نقل أو التصرف بالسجل التجاري للمؤسسة المستفيدة من الحوافز لمدة ٣ سنوات، باستثناء الحالات الآتية:

أ. نقل السجل التجاري لمواطن متفرغ (حامل بطاقة ريادة الأعمال).

[١]. هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعزيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضماناً لاستدامتها.

ب. إلغاء المؤسسة عبر إلغاء السجل التجاري.

علماً بأن الإعفاءات لا تشمل رسوم تجديد التراخيص الحكومية لكافة القطاعات التي كانت قائمة أثناء صدور تلك الإعفاءات[١]، من جهة أخرى أصدرت الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قرار رقم (٦٩ / ٢٠١٧) بتحديد الرسوم والمقابل المالي للخدمات التي تقدمها الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نصت المادة الأولى على تحدد رسوم مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في الفعاليات والمعارض على النحو الآتي[٢]:

م	البيان	القيمة بالريال العماني بحسب نوع المؤسسة		
		صغرى	صغيرة	متوسطة
١	المشاركة في الفعاليات والمعارض الداخلية: أ. الفعاليات والمعارض التي تنظمها الهيئة.	(٢٥) خمسة وعشرون	(٥٠) خمسون	(٧٥) خمسة وسبعون
٢	ب. الفعاليات والمعارض التي تشارك في تنظيمها الهيئة. – لعرض المنتجات فقط. – العرض وبيع المنتجات.	(٥) خمسة (١٠)	(١٠) عشرون (٢٠) عشرة	(٢٠) عشرون (٣٠) ثلاثون

[١]. المرجع نفسه.

[٢]. المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٦٩م، تحديد الرسوم والمقابل المالي للخدمات التي تقدمها الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد (١٢٠٢).

		عشرة		
٣	المشاركة في الفعاليات والمعارض الخارجية: أ. إذا كانت مدفوعة القيمة بالكامل من الجهات المنظمة: – لعرض المنتجات فقط – لعرض وبيع المنتجات	(١٠) عشرة (٥٠) خمسون	(٢٠) عشرون (١٠٠) مائة	(٣٠) ثلاثون (١٥٠) مائة وخمسون
٤	ب. إذا كانت مدفوعة القيمة بشكل جزئي من الجهات المنظمة: – لعرض المنتجات فقط – لعرض وبيع المنتجات	(٥) خمسة (٢٠) عشرون	(١٠) عشرة (٥٠) خمسون	(١٥) خمسة عشر (٧٥) خمسة وسبعون
	ج. إذا كانت غير مدفوعة القيمة من الجهات المنظمة: – العرض المنتجات فقط – لعرض وبيع المنتجات	– (١٠) عشرة	(٥) خمسة (٢٥) خمسة وعشرون	(١٠) عشرة (٥٠) خمسون

تناولت المادة الثانية تحدد قيمة إيجار المكاتب والقاعات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال على النحو الآتي:

م	البيان	القيمة بالريال العماني
١	إيجار مكاتب الحاضنات لرواد الأعمال ما قبل الاحتضان	(٢٠) عشرون، لكل مكتب في الشهر الواحد
٢	إيجار مكاتب الحاضنات لرواد الأعمال خلال فترة الاحتضان	(٣) ثلاثة، للمتر الواحد لكل شهر
٣	إيجار القاعات على النحو الآتي: – القاعات التي تتسع ما بين (٥ –١٠) أفراد – القاعات التي تتسع ما بين (١١ –٢٠) فرداً – القاعات التي تتسع لـ (٢١) فأكثر من الأفراد	(٢٥) خمسة وعشرون لكل يوم (٤٠) أربعون لكل يوم (٧٠) سبعون لكل يوم

حيث أوضحت المادة الفترة ما قبل الاحتضان، وفترة الاحتضان، وفقاً للآتي:

– ما قبل الاحتضان: مرحلة تكون ما بين (٣–٦) ثلاثة إلى ستة أشهر، يتم من خلالها تقديم الدعم اللازم للمشتركين من رواد الأعمال، ومتابعتهم طيلة فترة وجودهم إلى أن يخرج المشترك بخطة عمل، ويمكن معرفة مدى جديتهم في تأسيس المشروع من عدمه، ويمكنهم الانتقال إلى مرحلة الاحتضان إذا توفرت فيهم الشروط.

الاحتضان: برنامج يعمل على دعم المبادرين من رواد الأعمال في بداية مراحل انطلاقتهم من خلال توفير البيئة المناسبة وتقديم الخدمات والاستشارات والتدريب ومساعدتهم في استخراج التراخيص المطلوبة للمشروع، ويكون ذلك الاحتضان لمدة لا تتجاوز (٣) ثلاث سنوات[١].

في حين جاء في المادة الثالثة تحدد قيمة التدريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، على النحو الآتي:

م	البيان	القيمة والضمان المالي بالريال العماني
١	التدريب داخل السلطنة: أ. جلسات حوارية / حلقات علمية وعملية / دورات تدريبية / ورش عمل / ندوات / مؤتمرات	(١٠) عشرة بالمائة من قيمة التدريب، بحد أدنى (١٠) عشرة، وبحد أقصى (٢٠٠) مائتان
	ب. الدورات التدريبية المجانية: – التي تكون مدتها (٣) أيام فأقل) – التي تكون مدتها (٤) أيام فأكثر)	(٢٠) عشرون كضمان مالي مسترجع في حالة المشاركة الفعالة (٥٠) خمسون كضمان مالي مسترجع في حالة المشاركة الفعالة
	ج. الدورات التدريبية التي تنفذ مع الجهات الأخرى	"أ" أو "ب " وفقاً لما يتم الاتفاق عليه مع الجهة الممولة

[١]. مرجع سابق، المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٦٩م.

٢	التدريب خارج السلطنة: جلسات حوارية / حلقات علمية وعملية / دورات تدريبية / ورش عمل / ندوات / مؤتمرات	(٢٠) عشرون بالمائة من قيمة التدريب، بحد أدنى (١٠٠) مائة، وبحد أقصى (٥٠٠) خمسمائة

من جهة أخرى نصت المادة الرابعة على تحدد رسوم إصدار وتجديد وبدل فاقد / تالف، وتعديل البيانات لبطاقة رواد الأعمال، على النحو الآتي[١]:

م	البيان	القيمة بالريال العماني
	إصدار وتجديد بطاقة رواد الأعمال	(٥) خمسة سنوياً
	بدل فاقد تألف البطاقة رواد الأعمال	(٥) خمسة في المرة الواحدة
	تعديل البيانات في بطاقة رواد الأعمال	(١٠) عشرة في المرة الواحدة

أما المادة الخامسة فقد حددت رسوم نشر الإعلانات في موقع الهيئة ومواقع التواصل الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال والجهات الحكومية والمؤسسات والشركات وإرسال، الرسائل النصية على النحو الآتي[٢]:

م	البيان	القيمة بالريال العماني		
		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الجهات الحكومية	المؤسسات والشركات
	نشر فعاليات المؤسسات الصغيرة			

[١]. مرجع سابق، المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٦٩م.
[٢]. مرجع نفسه، المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٦٩م.

١	والمتوسطة والمؤسسات والشركات والجهات الحكومية في مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالهيئة بمساحة لا تزيد على (٢٦ سم × ١٦ سم) وللمدة التي تحددها الجهات المشار إليها بالتنسيق مع الهيئة	(٥) خمسة	(١٠) عشرة	(٢٠) عشرون
٢	إرسال رسائل نصية قصيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال والمؤسسات والشركات الأخرى المسجلة بالهيئة	تحسب حسب التكلفة الفعلية مضافا إليها (٥%) خمسة بالمائة من قيمة التكلفة كرسوم خدمة		

النتائج:

١. يتضح بأن الرسوم المالية لها تأثير على التدفق النقدي والربحية، مما تقلل من القدرة على الاستثمار والتوسع.

٢. ارتفاع التكاليف الناتجة عن الرسوم المالية أدى إلى تراجع قدرة المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة على منافسة الشركات الكبرى أو الشركات الأجنبية.

٣. إن الإجراءات المرتبطة بدفع الرسوم تُعتبر معقدة بالنسبة المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يزيد من العبء الإداري عليها.

٤. مما لا شك فيه بأن العديد من المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة وجدت صعوبة في الاستمرار في ظل ارتفاع الرسوم، مما أدى إلى إغلاق بعض منها أو تقليل حجم عملياتها.

التوصيات:

١. تقديم حزم مالية مخفضة أو إعفاءات إضافية، وإن كانت مؤقتة للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في القطاعات الناشئة أو الأكثر تضرر.

٢. إعادة النظر في نظام الرسوم المالية بما يراعي حجم وطبيعة عمل المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة.

٣. تقليل التعقيدات البيروقراطية المتعلقة بدفع الرسوم من خلال توفير خدمات إلكترونية سهلة ومرنة.

٤. إنشاء صناديق دعم المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، توفر تمويلاً ميسراً لتساعدها في تغطية أعمالها المالية وتمكنها من التواكب مع عجلة التقدم والنمو.

٥. القيام بدراسات مستمرة لقياس تأثير الرسوم المالية واتخاذ قرارات مبنية على الأدلة لتحسين السياسات.

٦. وضع استراتيجيات تدعم المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتخفف من عبء الرسوم، وذلك بما يتماشى مع تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحفيز الاستثمار المحلي.

٧. يتطلب دعم المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار دورها في الاقتصاد الوطني والتحديات التي تواجهها، لذا تحقيق التوازن بين تعزيز الإيرادات الحكومية ودعم هذه المؤسسات والشركات، يعد أمراً ضرورياً لضمان استدامة هذا القطاع الحيوي.

المراجع والصادر:

١. الملتقى الدولي الموسوم بـ: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المنظم من قبل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٢. خصاونة، جهاد سعيد، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، بين النظرية والتطبيق العملي، الطبيعة الأولى، ٢٠١٠، الأردن، عَمان، قاعدة مصادر المنهل.

٣. القانون المالي، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٩٩٨/٤٧م.

٤. اللائحة التنفيذية للقانون المالي، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٠٠٨/١١٨م.

٥. وزارة المالية، دليل تسعير الخدمات الحكومية، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/١٢/٢٣م، الرابط: https://www.mof.gov.om/pricing-of-government-service

٦. الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ريادة" في سلطنة عمان.

٧. الأنصاري، بلال صلاح، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، جمهورية مصر العربية، الجيزة، قاعدة مصادر المنهل.

٨. قانون المرور الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٨ / ٩٣، واللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٣ / ٩٨، وقرار رقم ٦١ / ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون المرور.

٩. الموقع الإلكتروني لوزارة المالية بسلطنة عمان، https://www.mof.gov.om

١٠. خصاونة، محمد، المالية العامة، النظرية والتطبيقية، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، الأردن، عَمان، قاعدة مصادر المنهل.

١١. عمارة، رانيا محمود، المالية العامة، الإيرادات العامة، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، جمهورية مصر العربية، الجيزة، قاعدة مصادر المنهل.

١٢. قانون الشركات العماني (المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٩/١٨)، المادة ١٣٠، تتعلق بالالتزام بدفع الديون دون النظر للاعتبارات الاخرى.

١٣. المرسوم السلطاني رقم (٩٧/٥٤) الصادر بالجريدة الرسمية رقم (٦٠٢) الصادرة في ١٩٩٧/٧/١م.

١٤. المرسوم السلطاني رقم (٩٨/٧٤) الصادر بالجريدة الرسمية رقم (٦٥٧) الصادرة في ١٩٩٩/١٠/١٦م.

١٥. منح تسهيلات وحوافز للمواطنين والشركات الصغيرة والمتوسطة، سلطنة عمان، تاريخ الدخول ٢١ ديسمبر ٢٠٢٤م

https://asharqbusiness.com/economics/1756/%D8%B3%D9%84%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D8%B9%D9%8F%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%85%D9%86%D8%AD-%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%81%D8%B2-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9/

١٦. جريدة الرؤية، ١ أغسطس ٢٠٢٢م، مسقط، سلطنة عمان.

١٧. جريدة عمان، ١ أغسطس ٢٠٢٢م، مسقط، سلطنة عمان.

١٨. جريدة عمان، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٤م، مسقط، سلطنة عمان.

١٩. المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٠/١٠٧م، إنشاء هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد (١٣٥٣).

٢٠. هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعزيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضماناً لاستدامتها.

٢١. المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٦٩م، تحديد الرسوم والمقابل المالي للخدمات التي تقدمها الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد (١٢٠٢).